# الاحتفاء بالهوية الإنسانية

## الهوية المشتركة يمكن أن تكون أساس الشعور بالمصير المشترك الذي هو جوهر السياسات الرشيدة

**أندريس فيلاسكو**

ما هي الشعبوية؟ عرف الاقتصاديون هذه الظاهرة بالطبع من المنظور الاقتصادي فحسب. ووفق التعريف التقليدي، فإن الشعبوية هي «نهج اقتصادي يركز على النمو وإعادة توزيع الدخل ويغفل مخاطر التضخم وتمويل العجز، والقيود الخارجية، ورد فعل الكيانات الاقتصادية تجاه السياسات غير السوقية الصارمة» (راجع دراسة Dornbusch and Edwards 1991).

ومشكلة هذا التعريف أنه لا ينطبق على معظم النظم التي توصَف اليوم بأنها نظم شعبوية. ويمكن أن نجد هذه الأمثلة حتى على مستوى الحكومات الشعبوية اليسارية في أمريكا اللاتينية — التي يُفترض أن ينطبق عليها تماما التعريف الوارد بدراسة Dornbusch-Edwards. فخلال السنوات الأولى على الأقل من توليه السلطة، اتبع رئيس بوليفيا السابق إيفو مورالس سياسة تحوطية في إدارة إيرادات بلاده من الغاز، وقام الرئيس المكسيكي أندريس مانويل لوبيز أوبرادور مؤخرا بتخفيض المصروفات بحيث يظل عجز الموازنة ضمن حدود منخفضة.

ويقدم مفهوم الشعبوية السياسية، وهو مختلف عن الشعبوية الاقتصادية، حلا لهذه المعضلة — ويمكن تطبيق أحدهما دون الآخر.

ويُقصد بالشعبوية هنا إدارة السياسات بشكل قائم على النزاع في الأساس (راجع دراسة Müller 2016، ودراسة Mudde and Rovira 2017)، حيث يوجد دائما صراع بين مجموعة متجانسة يطلق عليها «الشعب» والآخرين — «النخبة» والأقليات المحلية والمهاجرون والأجانب. وتركز دراسة Müller على تعريف السياسات الأخلاقية من منظور الشعبويين: فالسياسات التي تأخذ صف الشعب تعتبر سياسات أخلاقية، أما سائر السياسات الأخرى فتفتقر إلى الحس الأخلاقي ولا تهدف سوى إلى تحقيق رغبات النخبة الفاسدة.

ويرتكز المنظور الشعبوي للسياسة على ثلاثة عناصر: إنكار التنوع والتعقد، ومناهضة التعددية، وشخصنة التمثيل السياسي. فمعظمنا يعتقد أن الخيارات الاجتماعية معقدة (بناء المزيد من المدارس أم المستشفيات؟ تحفيز أم تثبيط التجارة الدولية؟ إباحة الإجهاض أم إخضاعه لضوابط وشروط؟)، وأن تضارب الآراء حول ما ينبغي عمله ليس إلا نتيجة طبيعية لهذا التعقد. ولكن ذلك يتنافى مع اعتقاد الشعبويين.

لذلك لا يؤمن الشعبويون بالتعددية بالطبع. فبالنسبة لهم، لا يوجد سوى رأي واحد صحيح — ألا وهو رأي الشعب — وهو بالتالي الرأي الوحيد الذي يحظى بالشرعية السياسية. وتصبح بالتالي الآليات المعقدة للعملية الديمقراطية الليبرالية، بما في ذلك التفويض والتمثيل، غير ضرورية. وتنتفي الحاجة إلى إجراء مناقشات برلمانية لا نهائية: فمن الممكن التعبير عن «إرادة الشعب» الوحدوية في تصويت واحد. وهذا ما يفسر حب الشعبويين للاستفتاءات وميلهم نحو السير في منعطف السلطوية أو الدكتاتورية المطلقة الزلق.

### السياسة تتفوق على الاقتصاد

ما السبب وراء صعود الشعبوية؟ الإجابة المعتادة هي الموارد المالية. ففي بلدان مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، اختلت خريطة توزيع الدخل، وأصبح أعلى ١٪ من أصحاب الدخول يحصدون نصيب الأسد. وفي البلدان التي سبقها ركب التطور التكنولوجي والعولمة، فقد المواطنون وظائفهم ونفد صبرهم. ولم تتسبب الأزمة

الرسم التوضيحي: ISTOCK/GLOBALSTOCK; ALDOMURILLO; SENSORSPOT; PEOPLEIMAGES; CIYDEMIM; AGES; LIZA5450; POVESEMPRE; RANTA IMAGES; M-IMAGEPHOTOGRAPHY; PATCHAKORN PHOM-IN

المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ في أضرار كبيرة فحسب، بل أكدت القناعة بوجود عداء بين المواطن العادي وعالم الأعمال والشركات الكبرى. لذلك ليس من المستغرب أن نرى أن السياسة قد تحولت إلى مجال للتصادم والخلاف، وأن الشعبويين أصبحت لهم اليد العليا.

وإذا صدق هذا التفسير، سيكون من السهل استنتاج السياسات اللازمة: فرض ضرائب على الأغنياء، وإعادة توزيع مزيد من الدخل، والتخلص من المغرضين الذين حققوا للمصرفيين مرادهم. وستندثر الشعبوية في نهاية المطاف. التفسير المعتاد بسيط ومقنع. ولكن ما مدى دقته؟ وهل يصح الاعتماد عليه في تحديد استجابة السياسات؟

تشير دراسات تجريبية كثيرة إلى أن القوى وراء الشعبوية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية هي قوى اقتصادية في الغالب. ولكن توجد كذلك مجموعة وفيرة من الدراسات التي خلصت إلى أن صعود الشعبوية ناتج عن رد فعل ثقافي معاكس. وحسب دراسة Inglehart and Norris (2016) التي غطت الأحزاب الشعبوية في ٣١ بلدا أوروبيا، لا تقتصر الشواهد المؤيدة لوجهة النظر الأخيرة على المملكة المتحدة والولايات المتحدة فحسب. ويخلص المؤلفان إلى أن «معظم الشواهد المتسقة تؤيد بوجه عام فرضية رد الفعل الثقافي المعاكس».

وتتمحور معظم الشواهد الرسمية حتى الآن حول المصادر المحتملة للشعبوية في البلدان الغنية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، بينما توجد ندرة كبيرة في البحوث التجريبية الرسمية حول أسباب الشعبوية في الاقتصادات الصاعدة. ولكن الشواهد غير الرسمية تشير إلى تفسير مختلف عما يثار غالبا عند الحديث عن البلدان الغنية.

فالتفسير الخاص بالبلدان الغنية يركز على الكساد الاقتصادي ومشاعر الإحباط لدى الفئات التي سبقها الركب. ولكن العكس صحيح في الاقتصادات الصاعدة، حيث صعدت تيارات الشعبوية اليمينية في البلدان ذات الأداء الاقتصادي القوي — وهو عكس ما قد تتوقعه فرضية «انعدام الأمن الاقتصادي». ففي الهند والفلبين وتركيا، بلغ معدل النمو ٦,٥٪ إلى ٧٪ منذ عام ٢٠١٠. ولم يكن للأزمة المالية الأوروبية أي تأثير تقريبا على بولندا التي حققت أعلى معدلات النمو على مستوى أوروبا، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من معدل النمو أكثر من ٤٪ منذ عام ١٩٩٢.

أو لنتأمل جمهورية التشيك المجاورة، حيث سجل معدل البطالة ٢,٣٪ فقط، وهو أدنى معدل في الاتحاد الأوروبي، وبلغ معدل النمو الاقتصادي ٤,٣٪ عام ٢٠١٧. ويقيم هناك قلة من المهاجرين، ولا تواجه البلاد أزمة لاجئين تُذكَر. ومع ذلك اجتذبت الأحزاب الشعبوية أربعة من كل عشرة ناخبين في أحدث انتخابات عامة أجريت هناك — وهي زيادة مقدارها عشرة أضعاف في العشرين عاما الأخيرة.

لذلك يبدو أن شعبوية هذه البلدان وليدة المكاسب الاقتصادية، وليست نتاجا لأي خسائر! وفي المقابل، يفترض التفسير المعتاد أن الخاسرين في عصر العولمة هم من يتحولون إلى الشعبوية، غير أن بلدانا مثل هنغاريا والهند والفلبين وبولندا وتركيا حققت مكاسب واضحة من العولمة — ولكنها تبنت النهج الشعبوي أيضا.

تتبقى لنا حقيقة شائكة أخيرة يجب أخذها بعين الاعتبار: إذا كانت الشعبوية المتصاعدة انعكاسا لمطالب إعادة التوزيع، فقد نتوقع أن يكون هذا التصاعد على اليسار، وليس اليمين. ولكن ما رأيناه من نجاح شعبوي ساحق كان من نصيب اليمينيين، سواء في البرازيل أو هنغاريا أو الولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان عديدة أخرى في مختلف أرجاء العالم. وعلى الرغم من أن سياسات بعض هؤلاء الشعبويين يغلب أن تزيد توزيع الدخل سوءاً، لا أن تحسنه، فإنهم يحظون بتشجيع الناخبين في الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة.

ويتمثل أحد أهم أدوار السياسة في إدارة المظالم الاقتصادية وغيرها. ويشير التحول نحو الشعبوية والسلطوية إلى فشل السياسة الديمقراطية في إدارة تلك المظالم بفعالية. ويكمن السبب وراء ذلك في كلمة واحدة: الهوية.

## جذور الهوية

يقول فرانسيس فوكوياما في كتابه الأخير بعنوان *Identity: The Demand for Dignity and the Politics of Resentment* إن «الإنسان لا يسعى في الغالب إلى الاعتراف بتفرده، بل الاعتراف بأوجه التماثل والتشابه بينه وبين الآخرين». ويرغب البشر أيضا في الاعتراف بهويتهم واحترامها. ويذكرنا فوكوياما بأن الفلاسفة بدءا من أرسطو وحتى هيغل اعتبروا أن الحافز البشري الأهم هو الرغبة في اكتساب الاحترام. لذلك فإن «سياسة الهوية في أي مكان هي كفاح من أجل الاعتراف بالكرامة».

ولكن ما علاقة ذلك بالشعبوية؟ العلاقة كبيرة. أضف إلى التعريفات السابقة أن الشعبوية هي أحد أشكال السياسات التي تتحايل وتؤكد على الفروق بين الهويات من أجل تحقيق مكاسب سياسية. فالشعبوية نوع من أنواع سياسات الهوية التي تدور دائما حول فكرة «نحن ضد الآخرين».

وسياسات الهوية ليست موضوعا سهلا بالنسبة للاقتصاديين. فحتى وقت قريب، لم تكن الهوية تشكل جزءا من النظرية الاقتصادية. وقد افترضت النظرية أن لكل إنسان تفضيلات معينة، غير أن تفضيل هذا وكره ذاك لم يرق إلى كينونة متكاملة يمكن النظر إليها كهوية. ولكن جورج أكيرلوف وريتشل كرانتون كانا بداية التغيير. فقد أشارا في سياقات كثيرة إلى أن التفضيلات تنبع من اختيار الفرد لهوية اجتماعية ما، وعكفا لاحقا على دراسة الانعكاسات الاقتصادية لتلك التفضيلات.

## الشعبوية نوع من أنواع سياسات الهوية التي تدور دائما حول فكرة «نحن ضد الآخرين».

ويعد أكيرلوف وكرانتون رائدي نهج الهوية الذي ثبتت فائدته في دراسة العديد من القضايا، ولكن فهم العلاقة بين سياسات الهوية والشعبوية يتطلب إلقاء الضوء على ثلاث قضايا تحديدا. القضية الأولى هي استعداد الفرد لتحمل تكلفة كبيرة، مالية أو غيرها، مقابل تأكيد هويته. ففي المدارس الثانوية الأمريكية على سبيل المثال (راجع دراسة Akerlof and Kranton 2002)، سنجد أن الطلاب المعروف عنهم هوسهم بالدراسة يجتهدون في دراستهم، بينما سيمتنع الطلاب المعروف عنهم تفوقهم الرياضي أو تعاطيهم المخدرات عن الدراسة وستكون قدرتهم على التحصيل الدراسي أقل من غيرهم، حتى ولو كلفهم ذلك الكثير، نظرا لأن هذا السلوك يؤكد هويتهم ويعزز لديهم شعور الاعتداد بالنفس. وبالمثل، يتبنى السياسيون الشعبويون سياسات متطرفة وغير مستدامة كنوع من الإثبات للناخبين أنهم (السياسيون) ليسوا أدوات في أيادي النخب القوية. لذلك فما يبدو في الظاهر كسلوكيات اقتصادية انهزامية تصبح منطقية للغاية بمجرد أخذ الهوية في الاعتبار. وتنطوي الشعبوية بالطبع على العديد من خيارات السياسات الاقتصادية الانهزامية.

ثانيا، تحقق الهوية عائدا اجتماعيا وسياسيا متزايدا. لذلك فمع ارتفاع نسبة الأفراد الذين يعلنون انتماءهم إلى مجموعة معينة، تزداد الضغوط الاجتماعية للانتماء إلى هذه المجموعة وسلك مسلكها. أو قد يختار الفرد الانتماء إلى مجموعة ما، وبمجرد انضمامه لها، يبدأ في التصرف على نحو يساعده في اختصار المسافة بينه وبين هذه المجموعة.

ثالثا، عندما تصبح الهوية أحد أهم محددات السلوك السياسي، تثبت أسلحة أخرى بخلاف السياسات الاقتصادية فعاليتها في المعركة السياسية. فالخطابات السامة التي تزكي الانقسامات غالبا ما يستخدمها السياسيون الشعبويون على نحو استراتيجي من أجل «تعبئة القاعدة» وتغيير أوزان مجموعات الهوية المتنازعة. وهكذا فإن فساد الشعبويين ليس وليد الصدفة، ولكنه جزء أصيل من تكوينهم.

وإذا كانت الهوية أحد العناصر الأساسية التي يقوم عليها مفهوم الشعبوية، وكان مفهوم الشعبوية جزءا رئيسيا من السياسات المعاصرة، فكيف ينبغي أن يكون رد فعل السياسيين وصناع السياسات الديمقراطيين؟ يجب عليهم أولا إخراج رؤوسهم من الرمال والاعتراف بأهمية الهوية — وبأن آثارها الجانبية ليست جيدة دائما.

ويفضي التركيز على الهوية أيضا إلى زيادة التركيز على قضايا طالما تم تجاهلها أو التعامل معها بصورة خاطئة. ولنتذكر على سبيل المثال المحنة التي تعرضت لها بعض المدن نتيجة فقدان الوظائف بسبب تقليص الأنشطة الصناعية. فعادة ما كان يُنصح في الماضي بالانتقال إلى مكان آخر يذخر بوظائف عالية الأجر. ولكننا نعلم حاليا أن هذه النصيحة ليست سليمة بالضرورة. فنتيجتها لا تقتصر على هجرة ذوي المؤهلات العلمية الأعلى ورواد الأعمال تاركين وراءهم مجتمعات تكافح من أجل استمرار الأعمال وكسب ما يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية، بل إن مزيج فقدان الوظائف والهجرة أدى أيضا إلى إضعاف المجتمعات المحلية وفرض تحديات أمام هويتها المشتركة. لذلك تمثل السياسات المكانية عنصرا أساسيا في مجموعة الأدوات التي يجب توافرها لصناع السياسات الديمقراطيين.

وثمة أمر آخر يجب أن تطاله يد التغيير: إذ يجب أن يتعلم القادة الديمقراطيون كيفية ممارسة سياسات الهوية — المعتدلة. فالبشر لا يمكنهم التخلي عن هوياتهم الفردية التي تترسخ جذورها بداخلهم. ولكن الهويات المشتركة مهمة أيضا، ويمكن أن تكون أساسا للشعور بالمصير المشترك الذي هو جوهر السياسات الرشيدة. وكما أشار المؤرخ مايكل إغناتييف في عدد ٥ سبتمبر ٢٠١٩ من جريدة الفايننشيال تايمز، فإن «الهوية الوطنية هي نزاع دائم حول من ينتمي إلى الكينونة الوطنية». والبديل الوحيد لهذا الانقسام هو الهوية المشتركة، وحب للبلد لا يستند إلى شعور مغلوط بالتفوق العنصري، بل ينبع من حقيقة ما يعبر عنه وطننا من قيم عالمية نبيلة. FD

---

**أندريس فيلاسكو** عميد كلية السياسة العامة في كلية لندن للاقتصاد، ووزير المالية الأسبق في شيلي.

**المراجع**:

Akerlof, G., and R. Kranton. 2002. "Identity and Schooling: Some Lessons for the Economics of Education." *Journal of Economic Literature* 40 (4): 1167–201.

Dornbusch, R., and S. Edwards. 1991. "The Macroeconomics of Populism in Latin America." In *The Macroeconomics of Populism in Latin America*, edited by R. Dornbusch and S. Edwards. Chicago: University of Chicago Press.

Inglehart, R., and P. Norris. 2016. "Trump, Brexit, and the Rise of Populism: Economic Have-Nots and Cultural Backlash." HKS Faculty Research Working Paper Series RWP16-026, Harvard Kennedy School, Cambridge, MA.

Mudde, C., and C. Rovira. 2017. *Populism: A Very Short Introduction*. Oxford: Oxford University Press.

Müller, J.-W. 2016. *What Is Populism?* Philadelphia: University of Pennsylvania.